مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الأربعاء 19 يوليو 2023

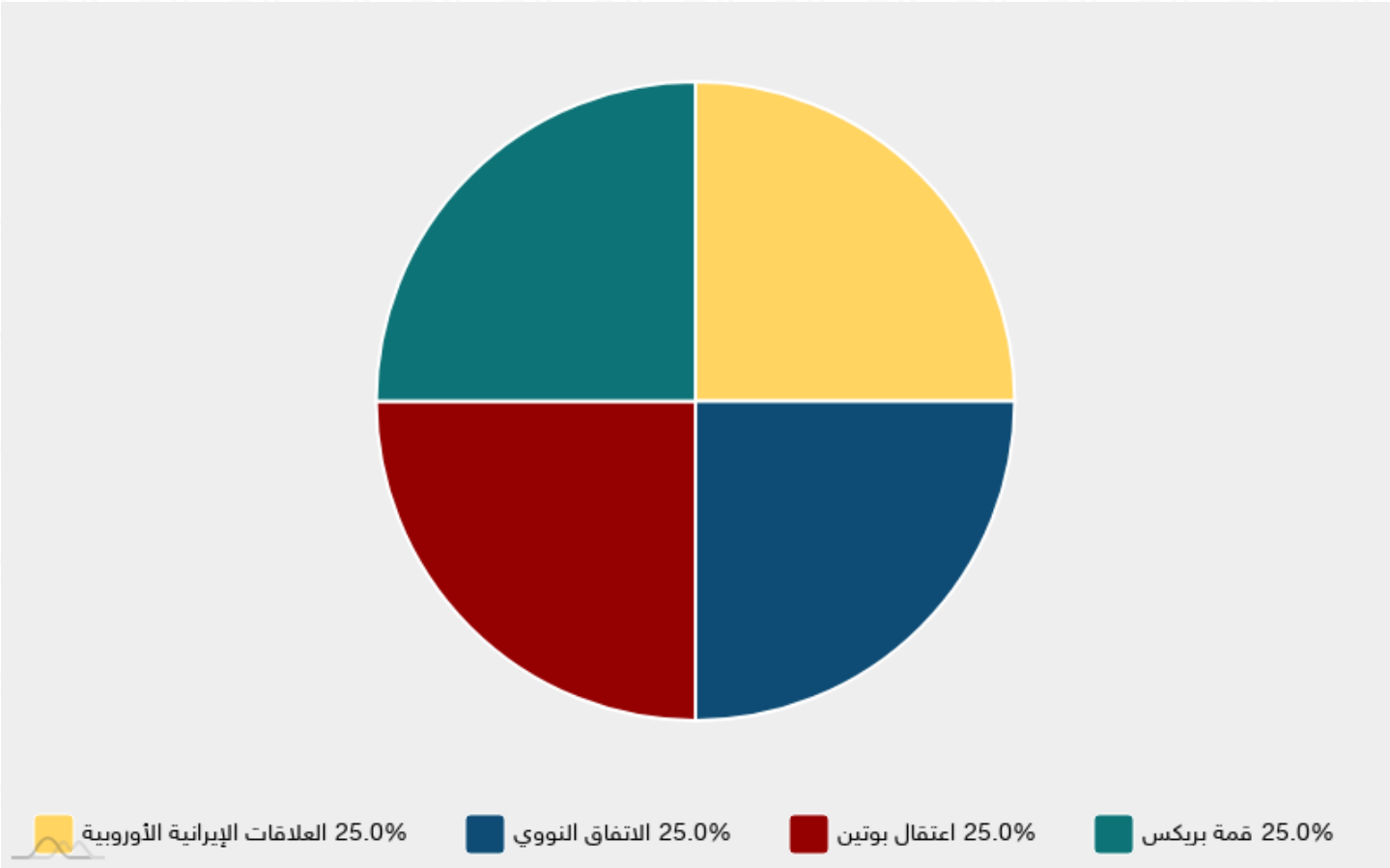

ردًا على محاولات إيرانية لمصادرة سفن تجارية.. البنتاغون ينشر مدمرة ومقاتلات حربية بالخليج

(سياسي . عربي 21)

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، انها ستنشر مدمرة صاروخية إلى جانب طائرات مقاتلة من طرازي "أف35" و"أف16"، في الشرق الأوسط، وذلك في أعقاب محاولات إيرانية مصادرة سفن تجارية في مضيق هرمز وخليج عمان.

وقالت المتحدثة باسم البنتاغون سابرينا سينغ، إن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، أذن بنشر المدمرة "يو إس إس توماس هودنر"، ومقاتلات "أف35" ومقاتلات "أف16" في المنطقة للدفاع عن المصالح الأمريكية وحماية حرية الملاحة".

وأضافت: "في ضوء هذا التهديد المستمر وبالتنسيق مع شركائنا وحلفائنا، تعمل الوزارة الأمريكية على زيادة وجودنا وقدرتنا على مراقبة المضيق والمياه المحيطة به".

ودعت سينغ طهران إلى أن "توقف فورا هذه الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تهدد التدفق الحر للتجارة عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي".

وزير خارجية إيران السابق: الروس عارضوا خطتنا لتخصيب اليورانيوم

(سياسي . عربي 21)

أدلى وزير الخارجية الإيراني السابق جواد ظريف، بتصريحات مثيرة بشأن العلاقة مع روسيا ، وقال إن استمرار العداء مع أمريكا أمر خطر على إيران.

وقال ظريف، في كلمة له خلال ندوة في بيت المفكرين الإنسانيين الاثنين بطهران، إن الروس عارضوا منشآتنا لتخصيب اليورانيوم، خلال خطة العمل المشتركة "الاتفاق النووي".

وأضاف: "الروس قالوا إنهم لن يسمحوا لإيران بإنتاج الوقود في بوشهر، حتى اليوم الأخير من الاتفاقية، وحاولوا منع ذلك".

وقال إننا نعتقد أن روسيا هي صديقتنا الاستراتيجية، لكن هذه الاستراتيجية تختلف عن الاستراتيجية التي نعتقدها، ومن الجيد أن تكون معاديا لأمريكا، لكن لا تجعلها الهدف الأساسي للمصلحة الوطنية.

وشدد على أنه إذا كانت طهران تبحث عن اتحاد دائم مع روسيا فهي ترتكب خطأ، وستقع في حفرة.

وتابع ظريف: "يجب أن نبحث عن مصالحنا الخاصة، كما أن روسيا تبحث عن مصالحها الخاصة، يجب أن نضع

مصالحنا الوطنية أولا، فالصين لا تقدم السلاح لروسيا، لأنه لا يوجد تحالف بينهما".

وقال إننا "نركض تحت الصخرة، حتى تسقط الصخرة فوق رؤوسنا، والصين لا تفعل مثل هذا الشيء، لأن لديها التوجه والفكرة الصحيحة للعلاقات".

وشدد بالقول: "أعتقد أن معاداة روسيا أمر خطير بالنسبة لإيران، كما أن معاداة الولايات المتحدة أمر خطير بالنسبة لها".

إصلاح "نتنياهو" القضائي ينقل جيش الاحتلال من الحياد إلى الانخراط بالأزمة

(دراسات . عربي بوست)

عادة ما يحاول جيش الاحتلال الإسرائيلي النأي بنفسه عن الخلافات السياسية بين الأحزاب المختلفة، لكنه بات منخرطاً اليوم بشكل غير مسبوق في الاحتجاجات المناهضة للتعديلات القضائية التي تدفع بها حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة في الآونة الأخيرة.

ومع استمرار الاحتجاجات التي بدأت قبل 28 أسبوعاً على هذه التعديلات تزداد تهديدات ضباط وجنود احتياط في المؤسسات الأمنية المختلفة، بما فيها وحدات النخبة العسكرية والمخابرات وسلاح الجو، بإنهاء تطوعهم وعدم الاستجابة لدعوات التجنيد في حال مضي حكومة الاحتلال قدماً في إقرار تشريعات ما تسميه "الإصلاح القضائي" المثير للجدل، كما يقول تقرير لوكالة الأناضول.

رئيس أركان جيش الاحتلال يحذر من عواقب رفض الخدمة العسكرية

في الأيام الأخيرة أعلن مئات من ضباط وجنود الاحتياط أنهم لن يلبوا نداء التطوع في حال إقرار مشاريع القوانين التي تقول المعارضة إنها تحول إسرائيل إلى ديكتاتورية. وعليه، وضع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي، الثلاثاء، المسألة على طاولة لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، محذراً من العواقب.

وقال في بيان حصلت الأناضول على نسخة منه: "تتطلب الجبهات المختلفة البعيدة والقريبة على حد سواء، من الجيش الإسرائيلي أن يبقى متيقظاً لتعزيز الردع، ومن أجل النجاح في الحفاظ على واقع جيد لمواطني ولدولة إسرائيل".

وأضاف: "تتطلب التحديات الأمنية في الوقت الراهن استعداداً عالياً"، مشيراً إلى أن "استعداد الجيش الإسرائيلي هو مزيج من الكفاءة والتماسك، حتى عندما يكون هناك توتر بينهما، وبالتالي فإن أمرنا هو الحفاظ على هذين الاثنين معاً بأفضل طريقة ممكنة"، حسب تعبيره.

معتبراً أن "كل من يدعو إلى رفض الخدمة العسكرية خلال هذه الأيام يضر بالجيش الإسرائيلي، كما يضر بأمن الدولة".

نتنياهو: "التحريض على رفض الخدمة يهدد أمن مواطني إسرائيل"

لا تخفي حكومة الاحتلال اليمينية انزعاجها من تصاعد دعوات رفض الخدمة العسكرية لضباط وجنود الاحتياط مع تصميمها على المضي قدماً بإقرار مشاريع قوانين التعديلات القضائية.

وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة، الإثنين، بقوله: "في الديمقراطية يخضع الجيش للحكومة المنتخبة وليس العكس، بينما في النظام العسكري تكون الحكومة تابعة للعسكر، أو بشكل أكثر دقة لمجموعة داخل الجيش".

وأضاف نتنياهو: "هذا هو الاختلاف الأساسي بين الديمقراطية والنظام العسكري، التحريض على رفض الخدمة، ورفض الخدمة بحد ذاته مخالفان للديمقراطية وللقانون".

وتابع: "التحريض على رفض الخدمة ورفضها يهددان بشكل مباشر أمن جميع مواطني إسرائيل، إنه يقضي على ردع أعدائنا، الذي يمكن أن يتطور بسهولة إلى عدوان علينا، ويقوض الانضباط داخل الجيش، وهو أساس وجود الجيش في المقام الأول".

واعتبر نتنياهو أن "عدم الخدمة أو التلويح بعدم الخدمة في حال تمرير مشاريع قوانين الإصلاح القضائي هي إملاءات"، وقال: "لن يقبل أي بلد ديمقراطي مثل هذه الإملاءات، فهي نهاية الديمقراطية"، على حد تعبيره.

وأضاف: "لن تقبل الحكومة رفض الخدمة، وستتخذ إجراءات ضد ذلك وستتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمننا ومستقبلنا"، دون تفاصيل حول الخطوات التي يلوح بها. غير أن أقوال نتنياهو لم تجد تأييداً في أوساط القادة الأمنيين السابقين.

"أيام مصيرية تنتظر إسرائيل"

من جهته، يقول تامير هايمن، القائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية: "نحن في أيام مصيرية بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي وأيضاً لمستقبل الجيش". وحذر هايمن في تغريدة على تويتر الإثنين، من أن الجيش "معرض لخطر جسيم وملموس من التفكيك".

وأضاف: "لعبة اللوم أقل أهمية من مسؤولية تصحيح الوضع. لا شك هنا، أن الحكومة مسؤولة سواء لأنها البادئ بالتغييرات ولأن السلطة والقدرة على تصحيح الوضع في يديها وحدها".

وأشار هايمن إلى أن "قدرة الجيش تعتمد على أداء مهامه على جميع التشكيلات، وتعتمد إلى حد كبير على نموذج المتطوعين، من طيارين وجنود إلى ضباط في الوحدات الميدانية والوحدات الخاصة".

مشيراً إلى "أن استخدام الجيش الإسرائيلي كأداة للضغط العام هو سلاح ليوم القيامة. وكما في حالة الأسلحة النووية، في النهاية يخسر الجميع". وأضاف: "هذه هي الفرصة الأخيرة للتوقف، وبصفتي شخصاً يحب الجيش ويحرص على مصيره أدعو إلى وقف فوري للتشريع الأحادي، وأن تسعى جميع الأطراف إلى تحقيق اتفاق واسع".

أضرار ملموسة وانقسامات داخل جيش الاحتلال

المحلل العسكري بصحيفة "هآرتس"، عاموس هارئيل، أشار في مقال تحليلي الإثنين، إلى أنه "في هيئة الأركان العامة قلقون من الأضرار الفورية التي تسببها أزمة الانقلاب القضائي على التماسك الداخلي بوحدات الجيش".

وقال: "حسب أقوال ضباط كبار، فإن الأضرار في هذا المجال أصبحت ملموسة، في حين أن الضرر المحتمل على الكفاءة العملية للجيش بشكل عام وسلاح الجو بشكل خاص، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار".

وأضاف: "في الأيام الأخيرة أعلن عدد متزايد من جنود الاحتياط أنهم سيتوقفون عن التطوع في الخدمة بسبب التشريع الشامل، ولا سيما التعديل الذي يلغي معيار المعقولية".

ولفت هارئيل إلى أنه "في مناقشات أخيرة تناول ممثلو هيئة الأركان العامة كقضايا منفصلة، تأثير الاحتجاج على استعداد الجيش الإسرائيلي للحرب وتأثيره على تماسك الوحدة".

وقال: "قدم (رئيس الأركان) هاليفي مؤخراً، بما في ذلك إلى مجلس الوزراء، ما سمّاه بالخط الأحمر: عدد الطيارين الاحتياطيين والملاحين الذين ستؤدي خدمتهم المتوقفة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاستعداد القتالي للقوات الجوية الإسرائيلية".

وأضاف هارئيل: "يدور الحديث عن بضع مئات، حتى لو كان الرقم الدقيق الذي شمله التقرير منع نشره، يقول الجيش الإسرائيلي إن مثل هذه الأضرار لم تتحقق بعد، حيث إن معظم الطيارين الذين يفكرون في إنهاء خدمتهم التطوعية لم يفعلوا ذلك بعد، لكن الجيش يدرك أن الواقع يمكن أن يتغير بسرعة، في ضوء التصعيد الوشيك للأزمة السياسية والدستورية".

وتابع: "يعتقد الجيش أن الانقسامات السياسية القوية تتسرب بالفعل إلى وحدات الاحتياط وتضر بالأجواء فيها والمحتوى والعلاقات بين الجنود وقادة المواقع المختلفين، الأضرار في هذا الصدد محسوسة بالفعل".

ولفت هارئيل إلى "توسع ظاهرة التلويح برفض الاستجابة لطلبات الخدمة الاحتياط في الأيام القليلة الماضية". وقال: "أعلن عشرات من ضباط الاتصالات في فرع المعالجة عن بعد بالجيش أنهم سيتوقفون عن التطوع في الخدمة الاحتياطية احتجاجاً على قانون الإصلاح القضائي".

ومن المتوقع أن "يقوم مئات ممن تطوعوا للخدمة الاحتياطية في الفيلق الطبي بالجيش بما في ذلك المسعفون والأطباء وخبراء الصحة العقلية بإبلاغ المدير الطبي إيلون جلاسبيرغ بنيتهم في التوقف عن التطوع للخدمة"، وفق هارئيل. وأردف: "بالإضافة إلى ذلك، أبلغ مئات من جنود الاحتياط الآخرين وحداتهم بأنهم لن يقوموا بالخدمة الاحتياطية".

وتابع: "لقد أولت قيادة الجيش الإسرائيلي أهمية كبيرة لقرار الطيارين الاحتياطيين، الذي يشكل بالفعل تهديداً كبيراً للاستعداد للعمليات، لكن أصبح من الواضح أن الضرر قد يكون أكبر مما كان يعتقد سابقاً". وقال: "يدرك كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي أن هناك تهديداً على التماسك، لأن عشرات أو مئات من جنود الاحتياط المفقودين قد يؤدي إلى ضرب هيكل الوحدة بأكملها. مصدر قلق آخر هو فقدان المعرفة والخبرة القيمة التي تسبب بها العديد من أفراد الاحتياط الذين يغادرون وحداتهم".

وتصاعدت الاحتجاجات في إسرائيل مع استعداد الحكومة لتمرير مشروع قانون "الحد من المعقولية" بالقراءتين الثانية والثالثة في الكنيست (البرلمان).

وتقول المعارضة الإسرائيلية إن مشروع القانون سيحد في حال إقراره من سلطة المحكمة العليا في مراقبة أعمال السلطة التنفيذية.

وأعلنت جهات منظمة للاحتجاجات المستمرة في إسرائيل منذ 28 أسبوعاً، عن تنظيم "يوم المقاومة" اليوم الثلاثاء، للاحتجاج على خطط التعديلات القضائية.

وبينما يدافع نتنياهو عن خطته ويصفها بـ"إصلاح القضاء"، تقول المعارضة إن التشريعات التي تدفع بها الحكومة تحد من السلطات القضائية، وخاصة المحكمة العليا، وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد.

استقبال حافل لـ"تبون" في الصين.. و "شي جين" يدعم انضمام الجزائر لتكتل "بريكس"

(سياسي . الخليج الجديد)

أعلن الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون حصوله على تأييد نظيره الصيني شي جين بينج الكامل لانضمام الجزائر إلى تكتل "بريكس"، وذلك خلال زيارة الأول الحالية إلى بكين، والتي شهدت توقيع 19 اتفاقية بين البلدين في مختلف المجالات.

وأعرب تبون، خلال مباحثاته مع شي جين، عن امتنانه للصين بعد دعمها لطلب الجزائر الانضمام إلى تكتل "بريكس" ومنظمة "شنغهاي"، مؤكدا أن الزيارة تأتي بعد توقيع البلدين على اتفاقيات مهمة تؤطر العلاقات التاريخية.

والصين هي ثاني دولة في تكتل "بريكس" تعلن تأييدها لانضمام الجزائر إلى التكتل بعد روسيا.

ووصل تبون إلى الصين، الإثنين، وحظي باستقبال رسمي كبير بقصر الشعب في بكين.

رئيس جنوب إفريقيا يطلب من "الجنائية الدولية" إعفاء بلادهم من اعتقال بوتين في قمة بريكس

(سياسي . الحدث)

اعتبر رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامابوزا، في وثائق نشرت أمس الثلاثاء، أن توقيف فلاديمير بوتين سيكون بمثابة إعلان حرب على روسيا، في خضم نقاش وطني حول استقبال البلاد للرئيس الروسي للمشاركة في قمة بريكس. وأظهرت الوثائق أن رامابوزا طلب من المحكمة الجنائية الدولية إعفاء بلادهم من اعتقال بوتين.

دُعي بوتين إلى قمة دول بريكس التي تضم بالإضافة إلى جنوب إفريقيا، البرازيل والصين والهند وروسيا وتترأسها بريتوريا حالياً وتستضيفها جوهانسبرغ من 22 أغسطس حتى 24 منه.

لكن الرئيس الروسي مستهدف منذ مارس بمذكرة توقيف أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جريمة

حرب عبر "ترحيل" أطفال أوكرانيين منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، الأمر الذي تنفيه موسكو.

وبوصفها عضواً في المحكمة الجنائية الدولية، من واجب جنوب إفريقيا نظرياً توقيف الرئيس الروسي في حال دخوله أراضيها.

ويشكّل هذا الأمر معضلة دبلوماسية جدية لبريتوريا التي رفضت إدانة موسكو منذ بدء عمليتها العسكرية في أوكرانيا.

واتخذت القضية منعطفاً قانونياً بحيث اتخذ حزب التحالف الديمقراطي، حزب المعارضة الرئيسي في جنوب افريقيا، إجراءات قانونية لإجبار الحكومة على اعتقال بوتين وتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية في حال دخل البلاد.

وفي إفادة خطية، وصف رامابوزا طلب حزب التحالف الديمقراطي بأنه "غير مسؤول".

وكتب: "لقد أعلنت روسيا بوضوح أن أي اعتقال لرئيسها الحالي سيكون بمثابة إعلان حرب. ولن يكون منسجماً مع دستورنا المخاطرة بتوريط البلاد في حرب مع روسيا"، معتبراً أن من واجبه حماية البلاد.

وتحاول جنوب إفريقيا الحصول على استثناء من قوانين المحكمة الجنائية الدولية على أساس أن اعتقال بوتين قد يهدد "أمن وسلام ونظام الدولة"، على ما أوضح رامابوزا في هذا النص الموقّع في يونيو والذي قررت المحكمة نشره بعد أن كان سرياً.

وفي مقابلة أجراها مؤخراً مع وسائل إعلام محلية، قال نائب رئيس جنوب إفريقيا بول ماشاتيله إن حكومته حاولت إقناع فلاديمير بوتين بعدم الحضور، بدون أن تنجح في ذلك حتى الآن.

وترمي مجموعة بريكس إلى إيجاد توازن على صعيد هيكليات الحوكمة العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتنظّم جنوب إفريقيا القمّة الخامسة عشرة لبريكس في مركز ساندتون للمؤتمرات في جوهانسبرغ.

مسؤول أوروبي: الفرصة سانحة لاتفاق نووي جديد مع طهران نهاية ٢٠٢٣

(سياسي . العربية)

قال مسؤول أوروبي إنه لا يتوقع أن تكون هناك صعوبة في إقناع دول الاتحاد الأوروبي بالإبقاء على العقوبات المتعلقة بالصواريخ الباليستية المفروضة على إيران والتي من المقرر أن ينتهي أجلها في أكتوبر المقبل. وأضاف المسؤول، أنه يرى فرصة سانحة بحلول نهاية عام 2023 لمحاولة التفاوض على اتفاق نووي مع إيران لخفض التصعيد.

وقال المسؤول للصحفيين في واشنطن: "قد تكون لدينا فرصة صغيرة لمحاولة استئناف المحادثات معهم حول العودة إلى اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة أو على الأقل التوصل إلى اتفاق لخفض التصعيد.. قبل نهاية

العام".

وكان يشير إلى الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع إيران والمعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

وكان الاتفاق الذي أبرمته إيران مع بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة يهدف إلى تقييد برنامج طهران النووي وزيادة صعوبة حصولها على المادة الانشطارية اللازمة لصنع قنبلة نووية في مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وقالت مصادر لوكالة "رويترز" في يونيو إن دبلوماسيين أوروبيين أبلغوا إيران أنهم يعتزمون الإبقاء على عقوبات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالصواريخ الباليستية المقرر أن ينتهي أجلها في أكتوبر بموجب الاتفاق النووي، وهي خطوة قالوا إنها قد تثير غضب إيران.

أضافت المصادر لـ"رويترز" في يونيو إن هناك ثلاثة أسباب للإبقاء على العقوبات وهي استخدام روسيا لطائرات إيرانية مسيرة في حرب أوكرانيا واحتمال نقل إيران لصواريخ باليستية إلى روسيا فضلاً عن حرمان إيران من المزايا التي يوفرها الاتفاق النووي بالنظر إلى انتهاكها للاتفاق، رغم أن ذلك حدث بعد انسحاب الولايات المتحدة منه.

ومن شأن الإبقاء على عقوبات الاتحاد الأوروبي عكس رغبة الغرب في منع إيران من تطوير الأسلحة النووية وحرمانها من سبل تحقيق ذلك على الرغم من انهيار الاتفاق النووي الموقع في 2015 والذي انسحب منه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب في 2018.

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الأطراف في اتفاق 2015، قد أقنعت بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإبقاء على العقوبات الخاصة بالصواريخ، قال المسؤول الأوروبي: "لقد جرى الاتفاق تقريباً. لا أتوقع صعوبات".

وتدهورت علاقات إيران مع الغرب على مدى العام المنصرم مما دفع واشنطن وحلفائها للبحث عن طرق لتهدئة التوترات، وإذا حدث ذلك سيكون مقابل فرض قدر من القيود على الأنشطة النووية الإيرانية.

/ moasher